



السداسي الثاني

المعيار رقم 1 تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

بداية نشر أن معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) تهتم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وأسس إعداد وعرض القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات المالية، قائمة الدخل،...)، ويقصد بإعداد وعرض القوائم المالية؛ إعدادها وفق المعايير وظهورها بشكل شامل وفي الوقت المحدد وبلغة مفهومة دون لبس أو تضليل بما يجعلها ملائمة ومناسبة لمستخدميها.

- وبالنسبة لمعيار تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى؛ نقول أن هذا المعيار:

يطبق عندما تتبنى المنشأة المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الالتزام بالمعايير، ويشار إلى هذه المنشأة بـ: " المنشأة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى " - والمبدأ الأساسي في معيار التقارير الدولية رقم 1 هو:

أنه عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية هي المطبقة دائماً

- وتعتبر المنشأة أنها تطبق المعايير للمرة الأولى (أي أن القوائم المالية للمنشأة تخضع للمعايير الدولية للمرة الأولى) إذا كانت تعرض قوائمها المالية الأحدث:

..طبقاً للمتطلبات العامة غير المتطابقة مع المعايير الدولية.

..متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية في كل الجوانب ما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح وبدون تحفظ

..الالتزام بمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

..بمقتضى المتطلبات الوطنية غير المتوافقة مع المعايير المالية الدولية.

..بمقتضى المعايير المالية الدولية ولكن للأغراض الداخلية فقط.

- الهدف من المعيار: يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تحتوي البيانات المالية الأولى للمنشأة والمعدة حسب المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية على معلومات ذات جودة عالية وواضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة.

..توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية.

..ويمكن توفيرها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية للمستخدمين.

- المصطلحات الرئيسية: يحتوي المعيار على مجموعة من المصطلحات أهمها:

...تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: أي تاريخ بداية الفترة التي تعرض فيها المنشأة معلومات مقارنة كاملة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (أي تنص صراحة أنها ملتزمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

...التكلفة المقدرة (الحكمية): مبلغ يستخدم كبديل للتكلفة أو التكلفة المستهلكة في تاريخ محدد وفي الفترة اللاحقة، ويفترض الاستهلاك اللاحق أن المنشأة قد اعترفت مبدئياً بالأصل أو الالتزام في التاريخ المعين وأن تكلفته مساوية للتكلفة الحكيمة.

...الميزانية العمومية الافتتاحية حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: هي الميزانية العمومية المعدة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 بدء من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- الاعتراف والقياس

الميزانية العمومية الافتتاحية تعد حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقرير أما الميزانيات السابقة فلا تطابقت بتعديلها.

السياسات المحاسبية: يتعين استخدام نفس السياسات المحاسبية، وتعتمد السياسات المحاسبية بكل معيار دولي التي تكون سارية المفعول في تاريخ الإبلاغ عن البيانات المالية للمرة الأولى.

على المنشأة أن تقوم أثناء إعداد الميزانية الافتتاحية وفق معايير المحاسبة الدولية للمرة الأولى بـ:

.. الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

.. عدم الاعتراف بالبنود كأصول والتزامات إذا لم تسمح المعايير الدولية بذلك الاعتراف.

.. إعادة تصنيف البنود التي تم الاعتراف بها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً كنوع واحد من الأصول أو أحد

مكونات حقوق الملكية ولكن كنوع مختلف من الأصول أو الالتزامات بموجب المعايير الدولية.

.. تطبيق المعايير الدولية في قياس كافة الأصول والالتزامات المعترف بها.

.. الاعتراف بالفروقات الناجمة عن اختلاف السياسات المحاسبية بين المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية على أن

تعالج تلك الفروقات في حقوق الملكية (الأرباح المحتجزة).

- الإعفاءات التي يسمح بها المعيار

اندماج الأعمال.. منافع الموظفين.. القيمة العادلة أو إعادة التقييم كتكلفة مقدرة.. فروق ترجمة العملات المتراكمة

.. الأدوات المركبة.. أصول والتزامات الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

- الاستثناءات من التطبيق بأثر رجعي: يمنع هذا المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب المعايير الدولية المتعلقة
ب: ..إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية. ..محاسبة التحوط
..التقديرات ..الأصول المصنفة بأنها أصول محتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة.

- العرض والإفصاح: هذا المعيار لا يقدم أية إعفاءات من متطلبات العرض والإفصاح الواردة في المعايير الدولية
لإعداد التقارير المالية.

- المعلومات المقارنة: من أجل تطبيق المعيار رقم 1 عرض البيانات المالية يجب أن تتضمن البيانات المالية الأولى
للمنشأة سنة واحدة على الأقل من المعلومات المقارنة بموجب المعايير الدولية باستثناء الأدوات المالية، حيث أنه غير
ملزمة بتطبيق المعيار 32 والمعيار 39 والمعيار الدولي رقم 4 وعلى المنشأة التي لا تلتزم بتطبيق هذه المعايير أن
تفصح عن هذه الحقيقة والإفصاح عن طبيعة التعديلات التي تجعل المعلومات تلتزم بالمعايير المذكورة.

- تفسير التحول إلى المعايير الدولية على المنشأة أن تفسر كيف أن التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة قد أثر على
مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويجب أن تفصح عن:

..تسويات حقوق الملكية نتيجة التحول من المبادئ المحاسبية إلى المعايير الدولية في تاريخ التحول وفي نهاية آخر
فترة معروضة في أحدث بيانات مالية سنوية للمنشأة بموجب مبادئ المحاسبة.

..تسوية الأرباح والخسائر المعدة بموجب المبادئ المحاسبية لآخر فترة معدة وفق المبادئ مع أرباحها وخسائرها
بموجب معايير المحاسبة الدولية لنفس الفترة.

..وصف الأصول المالية أو الالتزامات المالية: يسمح للمنشأة بوصف أصل مالي أو التزام مالي من خلال القيمة
العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو على أنه متاح للبيع وعلى المنشأة الإفصاح عن القيمة العادلة لأية أصول أو
التزامات مالية حسب الفئات مع بيان تصنيفها الأصلي وقيمتها الأصلية.

بالتوفيق والنجاح سعاد المقياس